انعكاسات العنف السياسى الداخلى على الأمن القومى المصرى

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / طارق محمد اليمانى

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد — الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة-مدير البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية (رئيساًو مشرفًا)

الأستاذ الدكتور/ محمد صفى الدين خربوش — الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة رئيس المجلس القومى للشباب (الأسبق) (عضواً)

اللواء الدكتور/ نبيل عبد المنعم جاد — أستاذ التحقيق الجنائى بكلية الشرطة ومدير كلية الدراسات العليا (الأسبق) (عضواً ومشرفاً)

اللواء الدكتور/ أسامة محمد بدر — الأستاذ المساعد بقسم التحقيق الجنائى بكلية الشرطة (عضواً)

٢٠١٣م

يعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وفى هذا الإطار، فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه، أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ما ضد جماعات أخرى فى المجتمع.

ويعتبر العنف السياسى ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة، وبصور وأشكال متعددة، ويكمن الاختلاف بين المجتمعات فى أسباب العنف، وفى مدى تطوير مؤسسات وآليات وأساليب فعَّالة للتعامل مع هذه الظاهرة، بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها، وبالتالى فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين دون غيره أو بشعب معين دون سواه[1].

ومما لا شك فيه أن تلك الظاهرة لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن القومى والاستقرار للدول المختلفة، فالاستقرار يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لنظرية الأمن القومى، سواء كان هذا الاستقرار استقرارًا داخليًا أو خارجيًا؛ لأن الاستقرار ضرورة ملحة للدولة لتتمكن من تطوير وتنمية نفسها تنمية شاملة. ويتحقق الاستقرار الداخلى بأن يعى الشعب أين مصالح الوطن، ويعمل على تحقيقها، كذلك يتم بالإدارة الناجحة من قبل مؤسسات الدولة، وتحقيق الحياة الديمقراطية، أمَّا الاستقرار الخارجى فقد يكون استقرارًا إقليميًا، ونركز – هنا – على الاستقرار بالدول المحيطة بالدول؛ لأن أية اضطرابات فى هذه الدول تؤدى إلى عدم استقرار داخل الدول، وقد يكون الاستقرار الخارجى استقرارًا عالميًا، وهو الذى يعتمد على مدى فعالية المنظمات الدولية فى مجابهة الأزمات الدولية

(١) د. حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي فى النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٧)– مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ص ١٩ – ٢٠.

والسيطرة عليها حتى لا يحدث خلل فى النظام الدولى[1].

ونظرًا إلى انتشار ظاهرة العنف السياسى، وإلى الآثار والتداعيات السلبية التى تتركها هذه الظاهرة فى الاستقرار السياسى والتنمية... نظرًا إلى ذلك تأتى أهمية دراسة موضوع انعكاسات العنف السياسى الداخلى على الأمن القومى المصرى.

تتخذ هذه الدراسة مفهوم العنف الساسى مدخلاً لتحليل النظام السياسى، فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة النخبة الحاكمة، ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة فى المجتمع، وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيف مع التغيرات المجتمعية، بحيث تستوعب القوى الفاعلة وتستجيب لمطالبها، ومن خلال هذا المفهوم أيضًا، يمكن دراسة الإطار الأيديولوجى للدولة، وحدود قدرته على خلق التماسك داخل المجتمع، وتعميق الإحساس لدى أغلب المواطنين بحد أدنى من الولاء والانتماء المشترك.

وتبدو العلاقة متداخلة بين أزمات ومشكلات التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وعلى رأسها أزمة التنمية الاقتصادية، ومشكلة العدالة الاجتماعية، وحالة التبعية وإشكالية الأصالة الحضارية من جانب، وبين ظاهرة العنف السياسى من جانب آخر، فإذا كانت الأزمات والإشكاليات السابقة تولد العنف السياسى وتخلق مناخاً ملائمًا لممارسته، فإن انتشار العنف السياسى وزيادة شدته يؤديان بدورهما إلى تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها، ففي ظل مناخ عدم الاستقرار السياسى، لا يمكن التعامل بفاعلية مع أي من المشكلات السابقة، بل غالبًا ما تؤجل مواجهتها، أو يتم التعامل معها بصورة جزئية وشكلية؛ الأمر الذي يؤدى إلى تعقد أبعادها وتجذرها، وزيادة مخاطرها ودرجة حدتها مع مرور الزمن.

---

(١) لواء أ.ح.د. محمد رضا فودة: الاستراتيجية والأمن القومي، سلسلة المعارف (١)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٩.

وتهدف الدراسة إلى رصد وتحليل أهمية ظاهرة العنف السياسى في مصر، والوقوف على حجم الظاهرة وأسبابها، ويعتبر هذا مقدمة أساسية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعَّالة لاستيعابها وتقليصها، فالتحديد العلمى لظاهرة ما يعد ضروريًا لتطوير حلول فعالة لها.

ويحاول الباحث تناول الموضوع من منظور وزاوية أثر هذه القضية على الأمن القومى المصرى – وهو ما قلّت الكتابة فيه – بمكوناته ودعائمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتوضيح دور أجهزة الدولة في مواجهة هذه القضية، وبيان مجهودات أجهزة الأمن منذ بروز الظاهرة وصياغتها الاستراتيجية أمنيًا، والإيجابيات التى حققتها والسلبيات التى اكتنفت مسيرتها؛ بهدف الوصول إلى استراتيجية لمواجهة العنف السياسى، وتفكيك البنية التحتية له.